مرسوم رقم ١١٣١٨

احالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب رئاسة مجلس الوزراء- مجلس الانماء والاعمار

إن مجلس الوزراء

بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لاسيما المادة ٢٠٣ وما يليها منه،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢)،

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره/١٩٥٥،١٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (فقط ألف وتسعماية وخمسة وخمسون ملياراً ومئة مليون ليرة لبنانية) أي ما يوازي /٢٠,٥٨/ مليون دولار اميركي Fresh في موازنة رئاسة مجلس الوزراء- مجلس الانماء والاعمار من أجل تمويل عقد التشغيل والصيانة وعقد الإشراف على التنفيذ في مطار رفيق الحريري الدولي وذلك بهدف تمكين شركة MEAS الإستمرار بتأدية مهامها وتجنب المطار أية تداعيات خطيرة.

المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ احكام هذا المرسوم.

صدر عن مجلس الوزراء **بيروت، في ٢٠٢٣/٥/٢٩**

الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير المالية **رئيس مجلس الوزراء** **رئيس مجلس الوزراء**

الإمضاء يوسف خليل **الإمضاء محمد نجيب ميقاتي** **الإمضاء محمد نجيب ميقاتي**

صورة طبق الأصل

القاضي محمود مكيه

مشروع قانون

فتح إعتماد إضافي في الجزء الثاني من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في موازنة رئاسة مجلس الوزراء- مجلس الانماء والاعمار من أجل تمويل عقد التشغيل والصيانة وعقد الإشراف على التنفيذ في مطار رفيق الحريري الدولي وذلك بهدف تمكين شركة MEAS الإستمرار بتأدية مهامها وتجنب المطار أية تداعيات خطيرة

المادة الاولى: يفتح في الجزء الثاني (أ) من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب رئاسة مجلس الوزراء- مجلس الانماء والاعمار الإعتمادات الإضافية التالية:

الباب ٣	رئاسة مجلس الوزراء
الفصل ٢٠٢	مجلس الانماء والاعمار- رئاسة مجلس الوزراء
الوظيفة ٤٧٥١	إدارة وتنمية المشاريع
البند ٢٢٧	انشاءات قيد التنفيذ
الفقرة ٩	انشاءات أخرى
النبذة ٢	انشاءات أخرى لمجلس الانماء والاعمار(صيانة مطار رفيق الحريري الدولي- بيروت) /١٩٥٥،١٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (فقط ألف وتسعماية وخمسة وخمسون ملياراً ومئة مليون ليرة لبنانية) أي ما يوازي /٢٠,٥٨/ مليون دولار اميركي Fresh

لتمويل عقد التشغيل والصيانة وعقد الإشراف على التنفيذ في مطار رفيق الحريري الدولي وذلك بهدف تمكين شركة MEAS الإستمرار بتأدية مهامها وتجنب المطار أية تداعيات خطيرة

تضاف هذه الاعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة /١٩٥٥،١٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (فقط ألف وتسعماية وخمسة وخمسون ملياراً ومئة مليون ليرة لبنانية) أي ما يوازي /٢٠,٥٨/ مليون دولار اميركي Fresh الى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ قبل تصديقها على أن تدّون فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز استعمال الاعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الاولى منه.

المادة الثالثة: تدوّن الاعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبالغ المخصصة اعلاه في قطع حساب الموازنة العام وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٣.

المادة الرابعة: تغطى الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الاولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٣ الاستثنائية وفقاً لما يلي:

الجزء ٢: الواردات الاستثنائية

الباب ٥ القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة

الفصل ٥٦ القروض الداخلية

الوظيفة ٥٦١ سندات خزينة داخلية

الفقرة ٥٦١٠١ القروض الداخلية /١٩،٥٥،١٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية (فقط ألف وتسعماية وخمسة وخمسون ملياراً ومئة مليون ليرة لبنانية) أي ما يوازي /٢٠,٥٨/ مليون دولار اميركي Fresh

المادة الخامسة: يعمل بهذا لقانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بما أن قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ لم يصدر لغاية تاريخه،

ومن أجل تمكين شركة MEAS الاستمرار بتأدية مهامها وتجنب المطار أية تداعيات خطيرة تمّ تأمين مبلغ بحدود /٢٠,٥٨/ مليون دولار أميركي FRESH لتمويل عقد التشغيل والصيانة وعقد الإشراف على التنفيذ في مطار رفيق الحريري الدولي وذلك عن طريق فتح إعتماد إضافي في موازنة رئاسة مجلس الوزراء – مجلس الانماء والاعمار (الجهة المتعاقدة مع الشركة لتنفيذ مهام تشغيل وصيانة مطار رفيق الحريزي الدولي) بمبلغ يوازي قيمة /٢٠,٥٨/ مليون دولار أميركي FRESH بالليرة اللبنانية بعد موافقة وزارة الاشغال العامة والنقل والمالية على اقتراح مجلس الانماء والاعمار المبين على رأي الاستشاري دار الهندسة (شاعر ومشاركوه)والتأكيد على ضروروة ان تقوم شركةMEAS بالتنسيق مع المديرية العامة للطيران المدني في ما خص اعملا الصيانة والتاهيل والتشغيل المنفذة اصولا عبر مجلس الانماء والاعمار.

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي إذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترجو إقراره.